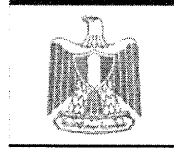


Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2005/WG.2/CP.1
12 December 2005
ORIGINAL: ARABIC



جامعة الدول
العربية



جمهورية مصر العربية
وزارة الإسكان والمرافق
والمجتمعات العمرانية الهيئة
العامة للتخطيط العمراني



منظمة المدن
العربية



برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية
(هأبنتات)



اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية
لغربي آسيا -
الإسكوا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاجتماع العربي الرفيع المستوى حول المدن العربية المستدامة
وضمان الحيازة والإدارة الحضرية الجيدة
القاهرة، ١٥-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

تقرير وطني

واقع الإدارة الحضرية

مملكة البحرين

الحملة الإقليمية لضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية الجيدة

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليس بالضرورة، آراء الإسكوا.

المحتويات

٣	المقدمة
٣	ميثاق العمل الوطني
٣	قوانين البلديات في البحرين
٥	تمكين المرأة البحرينية
٦	المرأة البحرينية وقانون العمل في القطاع الخاص
٦	مشاركة المرأة البحرينية في الحياة السياسية
٧	برنامج التمكين السياسي للمرأة
٧	ضمان حق المرأة في حيازة السكن
٨	استراتيجية التنمية الاجتماعية
٩	السياسة الإسكانية في مملكة البحرين
١٠	صندوق الإسكان الاجتماعي
١٠	نظام الرهن العقاري
١٠	السياسة السكانية لمملكة البحرين
١١	الفقر والأمان الاجتماعي
١١	تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق رفاهية المجتمع من خلال إصلاح سوق العمل
١٢	الحياة الصحية والأمنة
١٣	رعاية كبار السن
١٣	الإستراتيجية الوطنية للشباب
١٤	الإستراتيجية الوطنية للبيئة
١٥	التعليم
١٥	تحسين وتطوير نظام النقل

يعتبر نظام الحكم تكريسا للمبدأ الديمقراطي، حيث كان ولا يزال مبدأ الشورى مأخوذاً به بين الحاكم والشعب، إضافة إلى سياسة الباب المفتوح التي هي دائماً الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في تعاملها مع الشعب، حيث وضعت المملكة رغبات واهتمامات الشعب كمحور رئيسي ترتكز عليه سياسات الدولة.

وقد أدركت الحكومة في السنوات القليلة الماضية أهمية ارتباط التنمية الاجتماعية بالاقتصاد والعدالة مما حدا بحكومة مملكة البحرين بالاهتمام بالحرية والعدالة ووضعها في مقدمة سلم أولوياتها. إلى ذلك، قامت المملكة بالعديد من المبادرات السياسية فيما يتعلق بنظم الحكم، من أهمها إنشاء نظام المحافظات في عام ١٩٩٦م، حيث تم بموجب هذا النظام تقسيم البحرين إلى أربع محافظات وهي محافظة العاصمة، ومحافظة المحرق، والمحافظة الشمالية، والمحافظة الجنوبية ثم أعيد تقسيمها عام ٢٠٠٢م فأضيفت محافظة جديدة هي المحافظة الوسطى. ويهدف نظام المحافظات إلى تعزيز اللامركزية ودعم كفاءة نظام الحكم المحلي في تطبيق خطط التنمية والخدمات الاجتماعية والثقافية المقدمة من قبل الجهات الحكومية الأخرى إلى جانب تدعيم وتفعيل الأنشطة الاجتماعية والحفاظ على الأمن والنظام العام. ولتعزيز المشاركة السياسية والشعبية بادرت الحكومة في إجراء الانتخابات البلدية في فبراير ٢٠٠٢ وتلتها انتخابات مجلس النواب في أكتوبر ٢٠٠٢.

٢- ميثاق العمل الوطني

أعد ميثاق العمل الوطني من قبل لجنة شكلتها الحكومة من قاعدة عريضة من شخصيات المملكة ومنظمات المجتمع المدني في البحرين. وطرح ميثاق العمل الوطني الجديد في استفتاء شعبي عام أقيم في الفترة من ١٤-١٥ فبراير عام ٢٠٠١م، حيث توج بموافقة شعبية بلغت نسبتها ٩٨,٤%. وتنفيذاً لما ورد بالميثاق وأكدته الدستور في الباب الرابع الفصل الثالث بشأن اختصاصات المجلس الوطني بالأخذ بنظام المجلسين لما يتمتع به من مزايا تفوق نظام المجلس الواحد، فقد نصت التعديلات الدستورية على أن يكون المجلس الوطني من مجلسي الشورى والنواب، وجعلت اختيار أعضاء مجلس الشورى بالتعيين من بين ذوي الخبرة والكفاءة، أما مجلس النواب فجعلت اختياره عن طريق الانتخاب الحر المباشر. وتصدر القوانين وفقاً للدستور ووفقاً للنظم الدستورية المتعارف عليها في الديمقراطية العريقة.

٣- قوانين البلديات في البحرين

قسمت البحرين بموجب قانون البلديات، (مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن إصدار قانون البلديات)، إلى خمس بلديات هي: بلدية المنامة، وبلدية المحرق، وبلدية المنطقة الشمالية، وبلدية المنطقة الوسطى، وبلدية المنطقة الجنوبية. وحدد نطاق اختصاص كل بلدية بحدود منطقة المحافظة التي تقع فيها (المادة ١). ويكون للبلدية شخصية اعتبارية، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري (المادة ٢). ويتولى السلطة في كل بلدية المجلس البلدي، ويمارس سلطة إصدار اللوائح والقرارات والأوامر ومراقبة كل ذلك في حدود اختصاصاته.

يتألف المجلس البلدي من عشرة أعضاء يمثلون الدوائر الانتخابية المختلفة للمنطقة البلدية، وينتخبون وفقاً لنظام الانتخاب (المادة ٥). وينتخب المجلس البلدي من بين أعضائه رئيساً. ويشرف رئيس المجلس البلدي على أعماله ويمثله أمام القضاء وفي مواجهة الغير (المادة ٨).

ويبين الفرع الثاني من القانون، من (المادة ١٩) ولغاية (المادة ٢١) اختصاصات المجالس البلدية. ويختص المجلس البلدي بوجه عام بحدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية بتقديم الخدمات البلدية وأهمها، ما يلي:

- اقتراح إنشاء الطرق وتحسينها ووضع الأنظمة المتعلقة بإشغالها، وتجميل وتنظيف الشوارع والميادين والأماكن العامة والشواطئ.
- اقتراح الأنظمة الخاصة بالصحة العامة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، بما يكفل الراحة للمواطن ويعطي وجهاً مشرقاً للدولة.
- العمل على حماية البيئة من التلوث على ضوء تجارب الدول المختلفة وأنظمة المؤسسات الدولية في مجال البيئة؛ وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة بشئون البيئة في الدولة.
- مراقبة تنفيذ الأنظمة المتعلقة بالإدارة والمياه والصرف الصحي وغير ذلك من الأنظمة الخاصة بالمرافق العامة المتعلقة باختصاصات البلدية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- تقرير إنشاء وتطوير الحدائق والمنزهات العامة وأماكن الترفيه وحماية الشواطئ من التآكل والتلوث؛ وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- اقتراح المشروعات ذات الطابع المحلي التي تدخل في نطاقها والمتعلقة بالمياه والطرق والمنزهات، والصرف الصحي، والإدارة، وإقامة المدارس والمسكن، والمراكز الصحية، ومواقف السيارات، وغيرها من المنافع والخدمات العامة والمشروعات التي تهم المواطنين، والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة، وإقرار الأولويات في تنفيذها.
- وضع النظم الخاصة بالإعلانات الدعائية واقتراح الرسوم المتعلقة بها، وتحديد ضوابط وضع لافتات المحال التجارية والمحال العامة.
- تقرير إنشاء الأسواق والمساح ومداخن النفايات، ووضع النظم الخاصة بها؛ وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- وضع النظم الخاصة بجمع النفايات، والتخلص منها، أو إعادة تدويرها؛ وفقاً لأحدث الأساليب العلمية والاقتصادية؛ وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- وضع الأنظمة الخاصة بالمحال العامة كالفنادق والمطاعم والمقاهي وغيرها والمحال التجارية والصناعية، والمحال الخطرة والمقلقة للراحة، والضارة بالصحة والباعة المتجولين؛ وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- تقرير المنفعة العامة في مجال المشاريع البلدية؛ وفقاً للأوضاع التي يقررها قانون استملاك الأراضي للمنفعة العامة.
- وضع النظم الخاصة بمراقبة الحيوانات الضالة والسائبة؛ وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- اقتراح تسمية الضواحي والأحياء والشوارع والطرق والميادين، وذلك بالتنسيق مع كل من الوزير المختص بشئون البلديات والمجالس البلدية الأخرى.
- الاشتراك مع الجهات المختصة في دراسة ووضع المخططات العمرانية الهيكلية والعامة ومخططات المناطق التفصيلية.
- النظر في الاقتراحات التي تقدم من الوزارات وغيرها من الجهات، أو من أعضاء المجلس وإصدار القرارات أو التوصيات في شأنها.
- تعيين وإنشاء المواقف العامة للمركبات والسفن؛ وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- النظر في الشكاوي التي يقدمها المواطنون والجهات الأخرى بشأن المسائل التي تدخل في اختصاص المجلس البلدي. وللمجلس أن يطلب من الجهات المختصة البيانات اللازمة لبحث هذه الشكاوي.
- تنظيم رخص البناء والهدم والترميم وتعديل الأبنية.
- اقتراح المشروعات ومواقع تنفيذها في شئون العمران والتعمير، وتنظيم المناطق السكنية والتجارية والصناعية، وتحديد الشوارع والطرق وخطوط التنظيم، واقتراح الأنظمة المتعلقة بالجيوب والزوايا من الأراضي المترتبة على ذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، وإقرار الأولويات في تنفيذها.
- اقتراح فرض الرسوم ذات الطابع البلدي وتعديلها والإعفاء عنها وإلغاؤها وطرق تحصيلها.

- إبداء الرأي مقدماً في استغلال أي مرفق عام يدخل غفي حدود اختصاص البلدية.
- الإشراف على تنفيذ العقود التي ترتب حقوقاً مالية للبلدية أو التزامات عليها.
- مناقشة وإقرار مشروع ميزانية البلدية للسنة المالية الجديدة والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية السابق إقرارها من المجلس.

يرفع كل مجلس بلدي قرارته وتوصياته إلى الوزير المختص بشؤون البلديات. وفي حالة اختلاف الرأي بين الوزير والمجلس البلدي، فإن مجلس الوزراء هو صاحب قرار البت في الخلاف.

يكون لكل بلدية جهاز تنفيذي يشكل من وحدات إدارية. وتبين اختصاصاتها وتوزيع العمل بينها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون (المادة ٢٩). ويرأس الجهاز التنفيذي لكل بلدية مدير عام، يصدر بتعيينه مرسوم والذي يمثلته أمام القضاء وفي مواجهة الغير (المادة ٣٠). وأهم ما يقوم به مدير عام البلدية بموجب (المادة ٣١) ما يلي :

- تنفيذ قرارات المجلس البلدي
- الإشراف على إدارات البلدية ومتابعة ما أسند إليها من أعمال.
- دراسة الموضوعات التي تعرض على المجلس البلدي، وتقديم نتائج الدراسة لرئيس المجلس تمهيداً لعرضها على المجلس.
- وضع الخطط الإدارية والمالية لشؤون البلديات، وإعداد برنامج المشروعات المقترح القيام به خلال السنة المالية، وإطلاع رئيس المجلس عليه تمهيداً لعرضه على المجلس البلدي.
- إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي، وعرضهما على رئيس المجلس البلدي تمهيداً لعرضهما على المجلس.
- التنسيق مع الأجهزة الإدارية والتنفيذية العاملة في نطاق البلدية لتيسير تنفيذ الأعمال المشتركة بينها.

٤- تمكين المرأة البحرينية

(أ) الأسس القانونية

أكد كل من ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين على تحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وفي تولي الوظائف العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة بحسب الثوابت الدستورية والشرعية المقررة.

حيث تضمن الدستور البحريني الصادر عام ١٩٧٣ والتعديلات التي أدخلت عليه عام ٢٠٠٢ الكثير من المبادئ الدستورية التي دعمت دور المرأة التنموي بما قوى من ذلك الدور وأضفى عليه المشروعية الدستورية بما لا يدع مجالاً لأحد لإغفال ذلك الدور أو تحجيمه وبمقارنة المواد التي وردت في الدستور قبل التعديل وبعده نجد أن الدستور بعد التعديل قد زاد من المواد التي تدعم دور المرأة التنموي. كفل الدستور البحريني للمرأة التمتع بجميع الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٨٤ المتعلقة بالحقوق السياسية والفقرة (٥) من المادة الأولى تنص على حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية للمواطنين كافة رجالاً ونساءً.

كما بينت الفقرة (ب) من المادة الخامسة الواجب الملقى على عاتق الدولة فيما يتعلق بتوفير الظروف المناسبة للمرأة للتوفيق بين عملها من ناحية وواجباتها الأسرية من ناحية أخرى بما يحقق كفالة مساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

كما حرص ميثاق العمل الوطني على تأكيد المساواة بين الرجل والمرأة فنص في الفصل الأول على أن "المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم بسبب الجنس " كما أكد على دعم الدولة لحقوق المرأة وسن التشريعات الخاصة لحماية الأسرة وأفرادها. وكفل توفير فرص العمل لكل مواطن، والتمتع بحق المشاركة في الشؤون العامة والحقوق السياسية رجالاً ونساءً في البلاد بدءاً بالحق الانتخابي والترشيح.

(ب) القواعد القانونية

وتتدرج في هذا الإطار تلك القواعد التي تضمنتها الاتفاقيات المملكة التي صدقت عليها مملكة البحرين، فقد صدقت المملكة على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩ والتي انضمت إليها مملكة البحرين عام ٢٠٠٢ حيث أصبح لها منذ ذلك الوقت قوة القواعد القانونية الداخلية بل ولها أفضلية على تلك القواعد بسبب أصلها الدولي مما يجعل لها أولوية في التطبيق على القواعد القانونية الوطنية التي تخالفها.

ولما كانت الاتفاقية المذكورة تعني بتقرير كافة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فإن موادها التي لم يتم التحفظ عليها يضمن للمرأة حقها. ومن ناحية أخرى فإن القوانين المعمول بها في الدولة في شتى المجالات تقوم على أسس المساواة بين المواطنين في الواجبات المفروضة عليهم والحقوق المتعلقة في القوانين ذات الصلة بالمرأة وهو قانون التعليم وقانون الخدمة المدنية وقانون العمل الأهلي إذ تشكل أهم القوانين التي تنظم كافة الحقوق المتعلقة بدور المرأة التتموي بالإضافة إلى الواقع العملي المترتب على تطبيق تلك القوانين.

٥- المرأة البحرينية وقانون العمل في القطاع الخاص

بدأ دخول المرأة البحرينية قطاع العمل الأهلي منذ الستينيات من القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت تزايدت أعداد النساء العاملات بصفة مستمرة حتى بلغت نسبتهن ٢٥,٦ % من القوة العاملة الوطنية في عام ٢٠٠١.

وقد صدر أول قانون ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل في القطاع الأهلي عام ١٩٥٧ ثم في ١٩٧٦ صدر قانون آخر كان له دور حيوي في تقنين مبدأ المساواة بين الجنسين، وتأكيداً لذلك فقد أقر المشرع البحريني في قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بمرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته باباً مستقلاً لتنظيم أحكام حضر تشغيل النساء (الباب التاسع) المواد ٦٥/٥٩، ومن أهم هذه الأحكام تشغيل المرأة ليلاً فيما بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً، ما عدا بعض الأعمال التي صدر بها قرار من وزير العمل (قرار وزير العمل رقم ٨ لسنة ١٩٧٦)، وكذلك حضر تشغيل النساء في الصناعات أو المهن الخطرة والمضرة بالصحة والجنين (قرار وزير الصحة رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن الصناعات والمهن الخطرة والمضرة بالصحة التي يحضر تشغيل النساء فيها)، كما قرر المشرع حصول المرأة العاملة على أجازة وضع مدتها ٤٥ يوماً مدفوعة الأجر فضلاً عن ١٥ يوماً بدون أجر، وكذلك حضر فصل المرأة العاملة بسبب الزواج أو الحمل أو الولادة.

٦- مشاركة المرأة البحرينية في الحياة السياسية

إن المستوى الذي بلغته المرأة البحرينية سواء من حيث التعليم أو العمل أهلها كي تمارس حقوقها السياسية وهي المشاركة في صنع القرار سواء على المستوى الوزاري أو عضوية المجالس البلدية أو العضوية في المجالس التشريعية المنتخبة والمعينة.

فقد مارست المرأة العمل في مجلس الشورى حيث شكلت ما نسبته ١٥% من الأعضاء في عام ٢٠٠٢، كما أنها شاركت في انتخاب أعضاء المجالس البلدية خلال انتخابات شهر فبراير ٢٠٠٢، وبلغت نسبة مشاركة المرأة ٥١% مقابل ٤٩% للرجل حيث رشحت ٣١ امرأة نفسها في هذه الانتخابات مقابل ٢٧٥ رجل. وبالنسبة لمشاركتها في الانتخابات النيابية التي جرت في شهر أكتوبر ٢٠٠٢ فقد وصلت نسبة مشاركة المرأة فيها إلى ٤٧,٧% وهي من أعلى النسب في المنطقة العربية، حيث ترشحت ثماني سيدات في هذه الانتخابات مقابل ١٨٣ رجل، واستطاعت سيدتان منهن الانتقال إلى الجولة الثانية.

إن الجهود الرسمية المبذولة لإفساح المجال أمام المرأة لم يتوقف على تلك القطاعات بل أن المملكة اهتمت بإنشاء مؤسسة رسمية تشكل مرجعاً لكل الوزارات المعنية بشؤون المرأة وهو المجلس الأعلى للمرأة والذي أنيطت رئاسته بصاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البحرين، وقد تم إنشاء هذا المجلس من أجل توحيد الجهود الرسمية المبذولة لدعم الدور التنموي للمرأة البحرينية. وحتى يتمكن هذا المجلس من القيام بدوره المرسوم له فقد أوكلت تبعيته لصاحب الجلالة ملك البلاد المفدى ومنح من السلطات والإمكانات كل ما يسهم في إنجاز مهامه الموكلة له.

وقد قطع المجلس الأعلى للمرأة شوطاً هاماً في مجال النهوض بالمرأة وتعزيز حقوقها فعلى سبيل المثال تم تدشين الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة وأوصى المجلس بتعديل قانون الإجراءات الشرعية وإنشاء محاكم مستعجلة، وتعديل قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية لتسهيل إثبات مساهمة المرأة المادية، واقتراح بإنشاء صندوق النفقة وهو المشروع الذي تم إصدار القانون بشأنه بالإضافة إلى زيادة عدد المحاكم الشرعية وتخصيص محاكم لتنفيذ الأحكام الأسرية والتوصية بتجريم إهمال الأولاد أو عدم الإنفاق عليهم وإعداد وثيقة زواج نموذجية تكفل حقوق المرأة والرجل على السواء، وتقديم المساعدة القضائية لمن تحتاجها من النساء، وأخيراً التوصية لإصدار قانون الأحكام الأسرية وتدشين الحملة الوطنية لإصدار هذا القانون.

كما تم تعيين أول امرأة بحرينية بدرجة وزير والتي تقوم بمهام الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة الذي ترأسه صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة وكذلك تم تعيين وزيرة للصحة ووزيرة للشؤون الاجتماعية بالإضافة إلى حوالي ٢٥ سيدة يشغلن منصب مدير عام في القطاع الحكومي وكذلك العديد منهن يشغلن مناصب تنفيذية عليا تصل لدرجة رئيس تنفيذي ومدراء عامين في القطاع الخاص في مجال الاتصالات والخدمات الاستشارية وقطاع المصارف.

٧- برنامج التمكين السياسي للمرأة

انتهى المجلس الأعلى للمرأة من إعداد إستراتيجية وطنية للتمكين السياسي للمرأة وذلك من أجل الاستناد عليها في البرنامج الذي أطلقته للتمكين السياسي للمرأة بالإضافة إلى انتهائه من إعداد إستراتيجية إعلامية للبرنامج وتعتبر المشاركة السياسية هي أحد المحاور العشر للإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة والتي تهدف الى تمكين المرأة في تبوء المواقع السياسية والمشاركة في صنع القرار السياسي، والسعي نحو اتخاذ إجراءات وتدابير من قبل المؤسسات الرسمية والأهلية لتقليص التمييز ضد المرأة، وتوظيف القوانين والأنظمة والإجراءات لدعم مشاركتها السياسية على أرض الواقع، وتوعية المرأة والمجتمع بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، وتشجيع النساء على الانخراط في العمل السياسي.

٨- ضمان حق المرأة في حيازة السكن

لم يفرق المشرع في أي من القوانين بين المرأة والرجل حيث أجاز لها التملك وكذلك الإرث ضمن الحدود الشرعية. وبين تاريخ البحرين قديمه وحديثه عدم التمييز بين الرجل والمرأة فيما يخص حيازة

الأرض وتداولها. وبينت الوقائع والوثائق التاريخية ممارسة المرأة لجميع حقوقها في الأرض من بيع وشراء وهبة ومبادلة إلى آخر ذلك من المعاملات التجارية المعمول بها.

أما فيما يتعلق بشأن حق المرأة البحرينية في الانتفاع بالخدمات الإسكانية، فقد صدر القرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٤ بشأن حق المرأة البحرينية الحاضرة في الانتفاع بالخدمات الإسكانية وذلك تنفيذاً لتوصية المجلس الناتجة عن الدراسة التي قام بها بناء على تكليف جلالة الملك بدراسة أحوال المرأة المطلقة وأبناءها وتفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين المجلس الأعلى للمرأة ووزارة الأشغال والإسكان وينص القرار على :

المادة الأولى

يحق للمرأة البحرينية العاملة أو التي لها دخل شهري ثابت وتعمل ولا تملك أي عقار الانتفاع بإحدى الخدمات الإسكانية المقررة بموجب قانون الإسكان والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

المادة الثالثة

يحق للمرأة المطلقة الحاضرة للأبناء بصفة دائمة بموجب حكم أو اتفاق، ولا تملك على وجه الاستقلال مسكناً خاصاً أن تتقدم للوزارة بطلب الحصول على إحدى الخدمات الإسكانية.

المادة السابعة

يحق للمرأة المطلقة التي تثبت بموجب حكم قضائي نهائي أنها ساهمت في تسديد أقساط الخدمة الإسكانية أن تطالب الوزارة بأن تصدر لها عقد انتفاع بالشيوخ مع مطلقها للوحدة السكنية لحين تملك الخدمة، وفي هذه الحالة يكون للمرأة المطلقة طلب تسجيل حصتها في الخدمة الإسكانية.

٩- إستراتيجية التنمية الاجتماعية

إن مكافحة الفقر أو التخفيف من أعبائه مسئولية مجتمعية مشتركة تضطلع بها الهيئات الحكومية والأهلية والخاصة على حد سواء ومن هذا المنطلق تضافرت جهود وزارة التنمية الاجتماعية في تنفيذ البرامج والمشروعات المختلفة لمكافحة الفقر والتي اعتمدت في منطلقها عن الأهداف الإستراتيجية التالية :

أولاً: الإسهام في التنمية الشاملة المرتكزة عن بناء الإنسان من خلال تنمية المجتمعات المحلية والاهتمام بالأسرة والعمل على توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة لها والإسهام في حل المشكلات التي تصادفها والتنسيق بين مختلف أنشطة الوزارة وبرامجها مع الجهات الرسمية والأهلية في المملكة.

ثانياً: الإسهام في إقامة المجتمع الآمن الذي يطمئن فيه المواطن إلى حاضره ومستقبله من خلال الرعاية والتأهيل الاجتماعي للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على تحقيق الأمن الاقتصادي لغير القادرين على الاعتماد على أنفسهم من خلال تقديم المساعدات المختلفة لهم وتشجيع إقامة المشروعات الإنتاجية التي تمكن الأفراد والأسر من إيجاد مصدر دخل اقتصادي تعتمد عليه في معيشتها لتحسين المستوى المعيشي لها أو لرفعها من حالة العوز إلى حالة الاعتماد على النفس.

ثالثاً: الإسهام في توفير المناخ المناسب لزيادة فعالية العمل الاجتماعي عن طريق توفير الوسائل الكفيلة لزيادة كفاءة وفعالية البرامج الاجتماعية والتوسع في عملية التدريب الاجتماعي.

رابعاً: الإسهام في تحقيق التحول الاجتماعي الايجابي بواسطة تنفيذ البرامج الخاصة بالتوجيه والإرشاد الاجتماعي التي تساعد في نشر المفاهيم والقيم الايجابية لدى الأفراد.

وحول هدف الإسهام في إقامة المجتمع الآمن فقد قامت الوزارة بتقديم الخدمات المختلفة للأسر من ذوي الدخل المحدود، وجاري العمل على إصدار قانون الضمان الاجتماعي وإنشاء صندوق خاص به خصصت له ميزانية تبلغ ٢٠ مليون دينار كنواة لتأسيس صندوق شامل للضمان الاجتماعي لكافة الفئات التي ليس لها مصدر دخل كاف تعتمد عليه في معيشتها ومنها الأرامل، المطلقات، المهجورات، كبار السن، أسر المسجونين، العاجزين عن العمل بسبب المرض أو الإعاقة والفتاة العازبة بدون معيل والعجز المادي.

وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الأطراف المعنية بالتنمية بإعداد مقترح لصياغة إستراتيجية لتفعيل العمل الاجتماعي وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تعزيز فرص الاندماج الاجتماعي وتمكين المرأة؛ وكذلك الارتقاء بقدرات رأس المال البشري؛ وتطوير شبكات الحماية والأمان الاجتماعي وتطوير الشراكة وتوسيع خيارات المشاركة عن طريق تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وتطوير المشاركة على مستوى المجتمعات المحلية، وتحفيز الدور الاجتماعي للقطاع الخاص، وعلى الصعيد الإقليمي تهدف هذه الإستراتيجية إلى تطوير أسس تكامل العمل الاجتماعي الخليجي المشترك والعمل الاجتماعي العربي المشترك إن الحافز لهذا العمل هو التعرف على فعالية مختلف البرامج التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني، وصولاً إلى إيجاد منطلقات إستراتيجية لتأسيس العمل الاجتماعي المبني على رؤى واضحة المعالم ومنطلقة من مبدأ تمكين الأفراد من الاعتماد على أنفسهم بدلاً من الاعتماد على المساعدات، وإن تضافر جهود وزارة العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية إضافة إلى جهود الأفراد والمؤسسات سيساهم في انجاز هذه العملية.

١٠ - السياسة الإسكانية لمملكة البحرين ٢٠٢٢

اتخذت البحرين عدداً من الخطوات الأساسية في مسيرة الإصلاح السياسي والاجتماعي والتي تمثلت في انتخابات المجالس البلدية عام ٢٠٠٢م ثم انتخابات المجلس النيابي في نفس العام. ولهذا تم إعداد السياسة والإستراتيجية الإسكانية في البحرين حتى عام ٢٠٢٢ في هذا الإطار كجزء من اهتمامات الحكومة الهادفة إلى تحديث المملكة ورعاية الرفاه الاجتماعي والوحدة الوطنية والتأكد من أن كافة مظاهر السياسة العامة ملائمة للسير بالبحرين قدماً نحو المستقبل. وقد كان نظام الإسكان بالقطاع الحكومي الذي سار بشكل جيد في الماضي، قد عانى في السنوات الأخيرة من الحاجة إلى مواجهة الطلب على الإسكان نتيجة النمو السكاني المضطرد مما جعل الحاجة ملحة إلى تحديث السياسات الإسكانية لتصبح أكثر فعالية في الاستجابة للظروف المتغيرة.

إن الصعوبات التي تواجه نظام الإسكان والتي تفرض تحديات كبيرة بسبب الطلب المتزايد على الإسكان من قبل البحرينيين تتلخص فيما يلي :

- النمو في السكان وعدد الأسر.
- الحاجة إلى استبدال البيوت القديمة.
- مراجعة الطلبات القديمة الموجودة على قائمة الانتظار.

- ويمكن إيجاز الزخم الأساسي للتغيرات التي تعتمدها السياسة الإسكانية الجديدة كالتالي :
- الاعتماد بشكل أساسي على أسواق القطاع الخاص والأسر من أجل توفير الإسكان للأسواق الفرعية للبحرنيين وغير البحرنيين.
- عدم الاعتماد على الحكومة في تقديم الخدمات الإسكانية المباشرة وتقوية دورها كجهة مسهلة وواضعة للسياسة ومنظمة لقطاع الإسكان.

- تركيز دور الحكومة للتأكد من توجيه الخدمات الإسكانية لذوي الدخل المحدود والأسر المحتاجة.
- دعم هذه الإصلاحات الأساسية بالتغييرات الداعمة الأخرى في مجال التخطيط والسياسات والأنظمة والقوانين المتعلقة بالأراضي وغيرها.

ومن أجل خدمة الأسر المحتاجة ومن ذوي الدخل المتدني هناك حاجة إلى انتهاج أسلوب جديد كلياً يقدم طريقة فعالة اقتصادياً لتوجيه الدعم العام مباشرة لمساعدة الأسر التي هي بحاجة فعلية لذلك. وهذا الأسلوب يتميز بالعناصر الرئيسية التالية:

- إعادة توجيه الدعم بحيث يتم دعم أصحاب البيوت مباشرة بدلاً من الوحدات الإسكانية.
- خلق آلية جديدة (صندوق الإسكان الاجتماعي) لتوجيه الدعم العام (الدعم الحكومي) مباشرة نحو الأسر من ذوي الدخل المتدني التي يتم حصرها بتطبيق معايير استحقاق واضحة.
- انتهاج أسلوب متنوع ومرن للدعم الإسكاني يشمل البيوت المؤجرة (من قبل القطاع الحكومي أو الخاص) وترميم البيوت القديمة وتبني الخيارات الأخرى اللازمة لتأمين الإسكان المناسب.
- تشجيع مشاركة الجمهور وتطوير عملية المشاركة مع القطاع التطوعي.

١١- صندوق الإسكان الاجتماعي

إن الأداة الرئيسية لتحويل الدعم الإسكاني إلى الأسر ذات الدخل المتدني هي صندوق الإسكان الاجتماعي الذي يجب تأسيسه كهيئة مستقلة تحت إشراف وزارة الأشغال والإسكان وسوف يقوم هذا الصندوق بصرف أنواع محدودة من الدعم إلى الأسر المحتاجة ومن ذوي الدخل المحدود الذين يتأهلون لذلك بمقتضى معايير واضحة وشفافة ويشمل هذا الدعم :

- دعم الإيجار.
- تقديم الدعم لتطوير البيوت القائمة أو بناء البيوت ذاتياً.
- دعم الحكومة للأسر ذات الدخل المتدني لتمكينها من الحصول على قروض الرهونات العقارية.

سوف تكون المجموعة المستهدفة بموجب صندوق الإسكان الاجتماعي "الأسر المحتاجة" وهي المصنفة ضمن العشرين في المائة حسب الدخل وهي شريحة الأسر ذات الدخل المتدني. ولكن سوف يتم الاهتمام أيضاً بالعائلات من ذوي الدخل المتدني بعد فئة العشرين في المائة من حيث الدخل. والمجموعة الأخيرة تشمل الأسر التي ليس لديها مشاكل تتعلق بالفقر أو الحرمان ولكنها قد تواجه صعوبات في الحصول على مسكن ملائم بسبب محدودية الدخل.

١٢- نظام الرهن العقاري

سيقدم هذا النظام ضمانات مقابل (جزء من) الإقراض مقابل الرهن من قطاع الأعمال المصرفية الخاصة للمقترضين من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط وفوق المتوسط، وبالإضافة إلى ذلك فإن نظام الرهن العقاري سوف يعمل مع المؤسسات المالية بالقطاع الخاص على إيجاد أنظمة أخرى من أجل توسيع مفهوم التمويل مقابل الرهن، مثل توسيع برامج القروض بالشركات. وسوف يستفيد نظام الرهن العقاري من رؤوس الأموال الخاصة لأن المؤسسات المالية والأفراد سيوفرون إجمالي الموارد المطلوبة لتمويل قروض شراء البيوت ولن يكون هناك حاجة سوى إلى حصة محدودة (تتخفض تدريجياً) من الأموال العامة.

١٣- السياسة السكانية لمملكة البحرين

إن صغر مساحة مملكة البحرين وارتفاع كثافتها السكانية يجعلانها ذات حساسية خاصة تجاه نمو السكان الذي نجم عنه بالفعل ضغطاً شديداً على مجمل الموارد الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه والمساحات الزراعية والبيئية، وغيرها، بجانب الضغط الشديد على المرافق العامة. لذا تفرض الضرورة تبني استراتيجية

واضحة، تستهدف بجانب ترشيد الموارد، إيجاد سياسة سكانية واضحة تراعي التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

ولتحقيق ذلك فقد صدرت توجيهات من صاحب السمو رئيس الوزراء بالموافقة على تشكيل لجنة وطنية للسكان بمملكة البحرين برئاسة وزير الصحة وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الأشغال والإسكان ووزارة شؤون البلديات والزراعة ووزارة التربية والتعليم

ووزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة والأمانة العامة لمجلس الوزراء والمجلس الأعلى للمرأة والهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية ومركز البحرين للدراسات والبحوث والجهاز المركزي للمعلومات وجامعة البحرين وتتولى هذه اللجنة رسم السياسة السكانية المستقبلية من أجل تحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

١٤- الفقر والأمان الاجتماعي

إن مواجهة الفقر أصبح محور اهتمام مستويات الاجتماع البشري بدءاً من الفرد ومروراً بالأسرة والمجتمع المحلي ثم المجتمع الوطني وانتهاء بالمجتمع العالمي ولا يمكن لأي دولة عربية أن تتخلف عن التجاوب الفعال مع هذا الاهتمام فذلك أمر من أمور الدين وجزء أصيل من الثقافة العربية وارتها القيمي والعربي فضلاً عن كونه أمراً لازماً للتعايش مع الضمير العالمي.

إن الفقر بمملكة البحرين هو بالأساس فقر نسبي وليس فقراً إنسانياً، أي أنه لا يعني بالضرورة عدم قدرة فقراء المملكة على تلبية الحاجيات الضرورية للعيشة كالمأكل والمشرب والعلاج والتعليم ولكن يعد فقراً نسبياً كل من يقل دخله عن نصف متوسط دخل الفرد بالمملكة.

وقد تبني مجلس الشورى اقتراح إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر وتتضمن آليات العمل التنفيذية للإستراتيجية ضمان التوزيع الأمثل و العادل للثروة الوطنية وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للمواطنين فضلاً عن رفع مستوى الخدمات الإسكانية والتعليمية والصحية. إن مشروع الإستراتيجية المستهدفة لمكافحة الفقر تعتمد بشكل رئيسي على إنشاء مجلس البحرين الاجتماعي الذي يهدف إلى توفير الحياة الكريمة للأسرة البحرينية الفقيرة ومساعدتها في حالات الكوارث والأمراض وغيرها، ودعمها مادياً للتمكن من جعلها أسر منتجة تعتمد على نفسها مستقبلاً.

ويتولى المجلس إنشاء صندوق تمويل مقترح للمشاريع الإنتاجية للأسر الفقيرة من خلال سياسة الإقراض متناهي الصغر وبدون فوائد بالإضافة إلى وضع خطط العمل للمجلس واعتماد البرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق أغراضه، والتي تهدف في مجملها إلى مساعدة الأسر الفقيرة وتوفير الحياة الكريمة لها والعمل على مساعدتها لتكون أسرة منتجة بتقديم منحة مالية شهرياً لها تعينها على تكاليف الحياة بالإضافة إلى ما تقوم به وزارة التنمية الاجتماعية من سبل ومضامين للإرشاد والتوجيه اللازم لتطوير تعامل الأسر مع ذوي الاحتياجات تعاملاً إنسانياً وعلمياً ومادياً.

١٥- تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق رفاهية المجتمع من خلال إصلاح سوق العمل

بدأ العهد الزاهر لجلالة الملك بإصلاح سياسي وشكل ميثاق العمل الوطني البوابة الواسعة لهذا الإصلاح وكما هو معروف بأن الإصلاح السياسي لكي يستمر لا بد أن يعززه نمو اقتصادي والذي يتضمن ثلاث محاور أساسية تكون الملف الاقتصادي هي إصلاح سوق العمل والإصلاح الاقتصادي ومحور التعليم والتدريب وهذا نابع من التحديات المطروحة أمام الاقتصاد البحريني والتي يمكن تشخيصها في ثلاث تحديات هي تحقيق نمو اقتصادي مستديم وتوفير فرص عمل لحديثي الداخلين إلى سوق العمل، ورفع مستوى الدخل للمواطن البحريني وبالتالي رفع رفاهية الشعب البحريني، وهذه الحزمة الآن مطروحة لتلبي وتحقق هذه الأهداف الأساسية المطروحة أمام الاقتصاد الوطني وأمام المجتمع البحريني في العشر السنوات القادمة

وإصلاح سوق العمل مرتكز على رفع إنتاجية الاقتصاد البحريني وهو الركن الأساسي ولا يتم إصلاح سوق العمل بدون رفع الإنتاجية ورفعها عن طريق تحقيق نمو اقتصادي وهما مسألتان مترابطتان، حيث لا يمكن الفصل بين إصلاح سوق العمل والإصلاح الاقتصادي، ومن هذا المنطلق يسعى مجلس التنمية الاقتصادي إلى تكثيف الجهود مع الأطراف المعنية لتبني إستراتيجية فاعلة وذلك بناءً على توصيات نتائج دراسة شركة ماكنزي لإصلاح سوق العمل.

١٦- الحياة الصحية والأمنة

إن توفير خدمات صحية شاملة لجميع المواطنين والمقيمين هو جزء جوهري للحياة الصحية والأمنة، لذا تولي حكومة مملكة البحرين اهتماما كبيرا لهذا الموضوع، حيث بدأ تقديم الخدمات الصحية تحت إشراف المملكة في أوائل القرن الماضي.

وأخذت وزارة الصحة على عاتقها عن طريق رؤية واضحة أن تعمل بمبدأ الشراكة مع الجهات المعنية من أجل تحسين صحة السكان بمملكة البحرين ولتضمن توافر خدمات صحية عالية الجودة وملبية لحاجات المجتمع ولكل فرد خلال مراحل حياته المختلفة. وقد تم وضع الإستراتيجية الصحية بهدف تحقيق المزيد من الانجازات والنهوض بالمستوى الصحي إلى أعلى المستويات.

وتطبق وزارة الصحة هذه الإستراتيجية من خلال الخدمات المقدمة من قبل كل من الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة والرعاية الصحية الثانوية حيث تركز الرعاية الصحية الأولية في مملكة البحرين على العديد من المقومات مثل شبكة المراكز الصحية المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، والتوزيع المنظم للمناطق والمجمعات السكنية على المراكز الصحية، وتطبيق مبادئ طب العائلة من خلال أطباء العائلة وممرضات صحة المجتمع المؤهلات في هذا المجال، وتقديم العديد من الخدمات العلاجية والخدمات الوقائية في مجال الأمومة والطفولة، إضافة إلى خدمات الصحة المدرسية، صحة الفم والأسنان والخدمات الصحية المساندة، كما يعتبر توفر البرامج التدريبية والمتطورة من خلال برنامج طب العائلة وكلية العلوم الصحية ودبلوم الإدارة الصحية وبرنامج دراسات عليا لأطباء العائلة ولأطباء الأسنان والبرامج التدريبية الأخرى المتنوعة من المقومات الهامة لدعم البرامج الصحية. ومدرج في الخطط إنشاء مراكز صحية جديدة من أجل تغطية شاملة لجميع أنحاء المملكة. ويتم تقديم خدمات الرعاية الصحية الثانوية المتنوعة بمجمع السلمانية الطبي وجاري العمل حالياً على بناء مستشفى الملك حمد.

لقد تم تحقيق العديد من الانجازات الصحية على مستوى المملكة التي انعكست نتائجها على التطور الملحوظ في المؤشرات الصحية، وإيماناً بأن الصحة ونماء الأمومة والطفولة والمراهقة تؤثر تأثيراً كبيراً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن مملكة البحرين أولت اهتماماً خاصاً للبرامج الصحية وللأمومة والطفولة والصحة الإنجابية، حيث كانت ضمن أولويات وزارة الصحة. وقد نجحت الوزارة في تقديم مستوى مرموق من الرعاية الصحية لجميع فئات المجتمع حيث بلغت نسبة التطعيمات في المملكة في عام ٢٠٠٤م ٩٨,٢% وبلغ معدل وفيات الرضع ٩,٥ لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٤م مقارنة ب ٢٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠م، وانخفض معدل وفيات الأمومة إلى ٢٠ لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي مقارنة ب ٣١ في عام ١٩٩٧م، وبلغ معدل الوفيات ما حول الولادة إلى ١١,٨ لكل ١٠٠٠ مولود مقارنة ب ٣٥,٢ في عام ١٩٩٠م وبلغت الزيادة في متوقع العمر عند الولادة إلى ٧٣,٨ سنة مقارنة ب ٥٨ سنة.

ومن تحديات وزارة الصحة أمراض القلب والسرطان ومرض السكر والأمراض المزمنة الأخرى، والتي تمثل المسببات الرئيسية للوفاة ويتطلب علاج وتشخيص تلك الأمراض أجهزة تشخيصية باهظة الثمن وأيضاً بقاء المريض مدة أطول في المستشفى وكنتيجة حتمية لذلك سيكون زيادة الطلب على هذه النوعية من الخدمات الصحية تأثيراً خطيراً على النظام الصحي خاصة عندما تكون مملكة البحرين في حالة انتقالية من

كونها دولة نامية إلى دولة متقدمة، وبالتالي كان التصدي لهذه الأمراض في أعلى سلم الأولويات لوزارة الصحة وانعكس ذلك بوضوح في استراتيجياتها وخططها.

كما تم تشكيل مجلس تعزيز الصحة في مملكة البحرين برئاسة وكيل وزارة الصحة وعضوية الوكلاء المساعدين في الوزارة وبعض المدراء ذوي العلاقة وكذلك ممثلين من المحافظات والمجالس البلدية، ومن أهم اختصاصات هذا المجلس وضع واعتماد إستراتيجية سياسة تعزيز الصحة في مملكة البحرين وذلك فيما يتعلق بالعديد من الأمراض المزمنة وكذلك اعتماد الخطة التنفيذية والعمل على توفير الموارد، ومن هذا المنطلق سيتم تنفيذ الخطة التنفيذية لإستراتيجية تعزيز الصحة في مملكة البحرين عبر المحافظات والهيكل والتنظيمات.

١٧- رعاية كبار السن

تبلغ نسبة السكان من الشريحة العمرية من ٦٠ سنة فما فوق من التعداد الكلي للسكان في البحرين حوالي ٤,٧% ويتوقع أن يصل هذا المعدل إلى ٢٠,٤% بحلول عام ٢٠٢٥ مما سيؤدي إلى الطلب الشديد على خدمات الرعاية الصحية وبشكل عام فإن حاجة كبار السن للرعاية الصحية أكثر من حاجة صغار السن. لدى وزارة الصحة العديد من الأولويات المدرجة ضمن سياستها، إلا أنه أصبح من الضروري تنفيذ برامج هادفة لتعزيز صحة كبار السن ولتقليل المعانات من مضاعفات الأمراض وكذلك لدعم وتشجيع الاعتماد على النفس من أجل صحة الفرد والمجتمع ورفع جودة الحياة لكبار السن. وبناء على هذا المفهوم تم رسم الخطط في مجال الصحة الشاملة للمسنين لمواصلة البناء على ما تم انجازه.

وفي إطار التنمية الاجتماعية حققت المملكة الكثير من الانجازات في مجال رعاية المسنين ودمجهم في مسيرة التنمية التي تشهدها البلاد ضمن المشروع الإصلاحي، وبرز دليل على ذلك الإجراءات التنظيمية المعتمدة في قبول المسنين بدور الرعاية، وضمان توفير خدمات الرعاية النهارية لمنازلهم وذلك ليقضوا أطول وقت في منازلهم، وسط جوي أسري.

وبناءً على التوجهات الجديدة لوزارة التنمية الاجتماعية التي تقضي بتقليص دور المسنين كمؤسسات وتحويلها إلى مراكز صغيرة في الضواحي والقرى، وذلك لتعميق وغرس مبدأ أن أفضل موقع لحياة المسن في بيئته الأفضل ذلك هو منزله، كما تهدف إلى التوعية بالمكانة الاجتماعية البارزة لكبار السن وتشجيع رياضة المسنين وتأسيس ديوانيات لهم منتشرة في أرجاء المملكة، وتنمية الوعي لدى أفراد المجتمع باحتياجات وقضايا المسنين، وتوطيد الروابط والعلاقات الأسرية وذلك بإيمان راسخ من القيادة العليا بمثل هذه التوجهات السليمة التي تساعد على بناء الترابط الاجتماعي لما لذلك من آثار ايجابية على المجتمع البحريني وتعزز من مبدأ الشراكة الذي تتطافر فيه مجهودات الأطراف المختلفة من هيئات حكومية ومنظمات أهلية وهيئات خاصة تعمل في سياق واحد متكامل متآزر للوفاء بمتطلبات واحتياجات كبار السن دون إغفال لأدوار الأسر والأفراد في المجتمع.

ومن أجل تحقيق رعاية شاملة أفضل للمسنين تسعى الوزارات المعنية بشئون كبار السن وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، للتعاون وتنسيق العمل فيما بينها.

١٨- الإستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

تطرح الإستراتيجية الوطنية للشباب نظرة وإطار عمل شامل ومتكامل لتنمية قطاع الشباب في البحرين، وتحديد مجموعة من القيم والمبادئ العامة وتقديم إشهارا والتزاما وطنيا بالأولويات والمتطلبات الواجب توافرها لهذا القطاع والدعم العملي الأساسي الذي تعتره حكومة مملكة البحرين تقديمه بدعم ومساندة من مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص لتسهيل عملية تقدم الشباب البحريني ليتمكن من تحقيق كامل

الإمكانات والقدرات، ويصبح كل فرد فيه مواطناً صالحاً" مسئولاً، يساهم بشكل ايجابي في المجتمع ويكون عنصراً من عناصر الحياة الطبيعية بالمملكة.

ستشتمل الإستراتيجية المقترحة على قضايا أساسية للشباب مثل التعليم والصحة والعمل والثقافة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرياضة والترويج والمشاركة وحقوق الإنسان.

١٩- الإستراتيجية الوطنية للبيئة

أدركت القيادة الرشيدة بالمملكة أهمية عمل إستراتيجية البحرين لحماية البيئة بغرض المحافظة على بيئة مستدامة في ظل تنمية مستمرة وفاعلة، وعليه تم إعداد وثيقة الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة. ولقد قام الاختصاصيون البحرينيون بوضع الأوراق التفصيلية تسع قطاعات (الهواء، المياه، استخدامات الأرض والزراعة، البيئة البحرية والساحلية، صحة البيئة، النفط والصناعة والطاقة، التوعية البيئية، السياحة والتنوع الحيوي) ذات صلة وثيقة بالتنمية المستدامة.

سلطت الوثيقة الضوء على الأوساط البيئية التي يعيش فيها الإنسان وأهمية الحفاظ عليها من هواء وماء وموارد أرضية والنظر إلى أوضاعها البيئية الراهنة بموجب المعطيات والمعلومات المتوفرة، والإدارة السليمة للموارد والبيئات الطبيعية مثل البيئات البحرية والساحلية والمحميات الطبيعية والثروة السمكية والحفاظ عليها والاستثمار الأمثل لها بهدف ضمان استدامتها.

ففي قطاع الهواء أشارت الوثيقة للقضايا الرئيسية في هذا المجال كنقص المعلومات لبعض الملوثات، وقلة عدد محطات قياس جودة الهواء ونقص الكوادر الفنية المتخصصة في مجال تلوث الهواء وطُرحت عددا من الإجراءات والحلول التي تمثل رؤية إستراتيجية من شأنها أن تحسن الوضع الراهن كتعزيز تدريب الكوادر الفنية المتخصصة في هذا المجال، القيام بالدراسات البيئية - الصحية لتأثير الملوثات الجوية على صحة الإنسان وإلزام الشركات و المصانع بتقديم المعلومات البيئية المطلوبة ومؤشرات التلوث الهوائي. وفي قطاع الماء لخصت أهم المشكلات على أنها تدني مستمر لنوعية المياه الجوفية بسبب استنزافها وتملحها، وكذلك بسبب التلوث السطحي لها من الأنشطة الإنسانية القائمة، وتقلص مناطق المياه الجوفية الصالحة للاستخدام المباشر، فكان تبني وضع إستراتيجية شاملة خاصة بالمياه مبنية على مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية إحدى المقترحات التي ستساعد على المحافظة على المياه بشكل مستديم.

أما في قطاع استخدامات الموارد الأرضية، فلقد تناول قطاع الزراعة أولاً بما في ذلك من تأثير بارز على استنزاف المياه الجوفية مقترحاً الحاجة إلى التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وإحلالها محل المياه الجوفية المستخدمة في الري. و استخدم تقنيات الزراعة الحديثة مثل الزراعة المحمية خارج التربة لترشيد استخدام مياه الري. ثم كانت الاستخدامات الأخرى للأراضي ثانياً، والتي تمثلت باستخراج وتعدين الرمال البحرية من مياه البحرين الإقليمية الضحلة وردم الأراضي الساحلية والمساحات الساحلية الشاطئية لتلبية زيادة احتياجات النمو للإنشاءات وللأراضي العمرانية والمناطق السكنية والصناعية مما يمثل ضغطاً على البيئة الطبيعية في المملكة، حيث تم التوسع على حساب تلك المساحات الحساسة والتي كانت مرتعاً لنباتات غنية بالتنوع الحيوي. ولتخطي آثار التوسع العمراني برؤية إستراتيجية كان إعطاء تعزيز القدرات البشرية الفنية والتكنولوجية في الجوانب المختلفة في إدارة موارد الأراضي وبناء القدرات والتدريب على طرق احتساب القيمة السعيرية للموارد البيئة أهمية كبرى بالإضافة إلى وضع مخطط تفصيلي شامل للأراضي يتضمن التوسعات المستقبلية لرقعة اليابسة من ناحية وللنمو في قطاع البناء والتشييد من ناحية أخرى.

وقد أكدت الوثيقة على أهمية بناء وتعزيز القدرات المؤسسية والتشريعية البيئية ووضعت لها المقترحات واستخلصت في ختامها الحلول المناسبة لظروف وإمكانات مملكة البحرين.

٢٠- التعليم

لطالما كانت البحرين تنظر إلى التعليم على أنه أداة هامة لتحقيق رفاهية وسعادة المجتمع البحريني، فهي ترعى العلوم و الآداب و الفنون، و تشجع البحث العلمي كما تكفل الخدمات التعليمية و الثقافية للمواطنين. يكون التعليم إلزامياً و مجانياً في المراحل الأولى التي يحددها و يبينها القانون الذي يضع أيضاً خطة للقضاء على الأمية ونتيجة للاتجاه طويل المدى الذي تبنته المملكة في مرحلة مبكرة لتدريب وتعليم السكان، فإن مستوى التعليم في البحرين يعتبر مرتفعاً حيث انخفضت نسبة الأمية للبحرينيين الذين تجاوزوا ١٥ عاماً من (٦١% إلى ١٢,٣%) خلال الفترة ١٩٧١ - ٢٠٠١، ولقد انخفضت بالمقابل نسبة الأمية بين الذكور من (٤٦,٤% إلى ٧,٥%) خلال تلك الفترة، كما انخفضت نسبة الأمية بين الإناث من (٧٦,١% إلى ١٧%). وتحتل مملكة البحرين مركزاً متقدماً بين الدول العربية بالنسبة لارتفاع المستوى التعليمي ولانخفاض معدل أمية الكبار حيث أن الفارق بين مؤشر التعليم في البحرين وبين متوسط هذا المؤشر في مجموعة الدول العربية يعتبر مرتفعاً مما يعني أن ارتفاع مؤشر التنمية البشرية في البحرين خلال التسعينات من القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة يعود في الأساس إلى ارتفاع المستوى التعليمي.

٢١- تحسين وتطوير نظام النقل

يمر نظام النقل في مملكة البحرين بمرحلة انتقالية سريعة، ومقارنة مع مدن أخرى كثيرة في العالم، فإن الوضع المروري في البحرين مازال جيداً وهذا يرجع إلى التطور الكبير الذي شهدته شبكة الطرق ما بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٤، وأبرز مثال على ذلك التطور هو بناء جسر الشيخ عيسى بن سلمان عام ١٩٩٨ وكذلك جسر الشيخ خليفة بن سلمان ليكونا همزتي وصل تربط الجزيرتين الرئيسيتين المحرق والمنامة.

تشمل شبكة الطرق الواسعة والمتطورة في المملكة ٩٤١ كيلومتر من الطرق الرئيسية و ١٩٣٢ كيلومتر من الطرق الفرعية، أما بالنسبة للطرق المعبدة فتبلغ ٢٨٧٣ كيلومتر أي بنسبة ٨٠% من مجموع الطرق البالغ طولها ٣٦٠٣ كيلومتر حسب إحصائية ٢٠٠٤. وبجانب تشييد وتحسين الطرق ركزت حكومة البحرين على تطبيق نظام التحكم الذكي في الإشارات الضوئية. وكان لإدخال هذا النظام عند ملتقى الإشارات الضوئية عند الطرق الدائرية في المنامة والمحرق الفضل في تحسين هذه التقاطعات وقد وصل عدد الإشارات الضوئية إلى ٢١١ بنهاية ٢٠٠٤ وكان تحديث ملتقيات الطرق المختلفة بين شارع الشيخ خليفة الكبير وجسر الملك حمد إلى تقاطعات منفصلة المراحل هو جزء من المشروع الثاني لتطوير تقاطعات الطرق.

وتقوم إدارة تخطيط وتصميم الطرق بوزارة الأشغال والإسكان بالتعاون والتنسيق مع إدارة المرور بوزارة الداخلية بدراسات حثيثة لتطوير وتحسين الطرق والنقاطات لرفع كفاءة انسياب حركة المرور وتقليل الاختناقات المرورية.

